مجلة
مجمع اللغة العربية

الجزء الثامن

مطبعة وزارة التربية والتعليم
١٩٥٥

مجلة
مجمع اللغة العربية

الجزء الثامن

مطبعة وزارة التربية والتعليم
١٩٥٥

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة التحـــرير

هذا هو الجزء الثامن من مجلة المجمع ، يحوى أعمال المجمع الرسمية التى عرضت فى مجالسه أو فى مؤتمراته خلال ثلاث دورات متتابعة ، هى السادسة عشرة والسابعة عشرة والثامنةعشرة ، من سنة ١٩٤٩ إلى سنة ١٩٥٢ ، إلا بقية من البحوث التى ألقيت فى الدورة الثامنة عشرة خشينا أن يزداد بها حجم هذا الجزء ازدياداً يخرجه عن المألوف ، فأرجأناها إلى الجزء التاسع .

وهناك أعمال المجمع التى تتابعت فى الدورات التالية من الدورة التاسعة عشرة إلى دورة هذا العام ، معدة للنشر ، يرتقب الجمهور ظهورها ليتابع جهود المجمع ونشاطه .

وقد كنا نطمع حين اتجهنا بمجلة المجمع إلى مطبعة وزارة التربيـــة والتعليم أن نتمكن من إصدار أجزاء متتالية تستوعب ما تجمع فى الدورات السابقة من بحوث ومصطلحات ، ولكن على الرغم مما بذله القائمون على هذه المطبعة من جهود مشكورة فان وفرة ما لديها من أعمال لم تيسر للمجمع أن يحقق مبتغاه .

ومنذ عهد بعيد سعى المجمع إلى أن يكون هيئة لها استقلال مالى ، لكى تتمهد له أسباب العمل على نطاق واسع ، ولكى تتوافر له وسائل العناية بطبع إنتاجه ونشره . ويسعدنا اليوم أن ننوه بأن هذه الأمنية قد تحققت ، إذ أصدرت الحكومة فى عهد الثورة المبارك قانوناً للمجمع يسبغ عليه شخصية اعتبارية ويتيح له استقلاله المالى — وقد نشرناه فى صدر مواد هذا الجزء — وما كاد يصدر هذا القانون حتى أتبعه المجمع لائحة داخلية نص فيها على أن تظهر مجلته مرتين على الأقل فى العام ، وستتخذ الأهبة لتنفيذ ذلك فى القريب ، حتى تخرج المجلة حافلة بألوان مختلفة من البحوث والدراسات تمثل نشاط المجمع فى خدمة اللغة .

والله ولى التوفيق ما

اسم المصدر فى المعاجم

لفضيلة الأستاذ الشيخ محمد الخضر حسين عضو المجمع*

يقوم المجمع اليوم بعمل معجمين : المعجم الوسيط ، والمعجم التاريخى الكبير ؛ ليخرج للناس معاجم تمتاز عن المعاجم السابقة بترتيب يجعل الاستفادة منها أيسر ، وبعبارات تعرض المعانى فى أجلى صورة ، علاوة على إيداعها ألفاظاً وضعها المجمع أو أقر وضعها استيفاء لمقتضيات العلم والحضارة .

وهذا الاتجاه الموفق دعانى إلى أن أطرح على بساط المؤتمر الموقر بحثاً فى كلمة ترد فى المعاجم على وجه غير منضبط ، وغير واضح وضوحاً يسارع بمعناها إلى أذهان عامة المطالعين. وهذه الكلمة هى اسم المصدر الذى يشيرون إليه بعد ذكر الفعل أو المصدر أو الوصف بقولهم « اسم المصدر كذا » أو « الاسم منه كذا » أو « الاسم كذا » أو « وكذا الاسم ».

توجد هذه الكلمة فى المعاجم القديمة ككتاب الصحاح والمخصص والجمهرة لابن دريد والنهاية لابن الأثير والقاموس المحيط ولسان العرب والمصباح كما توجد فى المعاجم الحديثة كالبستان وأقرب الموارد ، ولاتخلو منها كتب الأدب كالكامل للمبرد ، والأمالى لأبى على القالى ، بل توجد فى عبارات يعزوها بعض أصحاب المعاجم إلى الأقدمين من علماء العربية كالخليل وسيبويه وأبى عبيدة .

ودخلت هذه الكلمة فى كتب العلوم الأخرى وذاعت فى شروحها وحواشيها حتى انساقت إلى التفسير وشروح الحديث عند مايرد شىء من أفرادها فى القرآن الكريم أو الحديث الشريف ، وجرت على ألسنة الفقهاء عند تعريف بعض الحقائق الشرعية كالطهارة والسرقة والعطية .

ولا أحسب أن فى اللغات الواسعة النطاق لغة تخلو من اسم المصدر ، وأعرف أن فى اللغة الألمانية مصدراً infinitive واسم مصدر Substamtivischer Infinitive

والقصد من كلمتنا هذه يرجع إلى أربعة أهداف .

(أولها) بيان ماهو اسم المصدر فى عرف علماء العربية .

(ثانيها) عرض أمثلة ترون فيها كيف اختلف أصحاب المعاجم فى تمييز اسم المصدر عن المصدر ، وساروا فى ذكره على طريقة غير منتظمة .

(ثالثها) أسباب هذا الاختلاف .

(رابعها) البحث عما ينبغى أن نأخذ به

---

(١) ألقى هذا البحث فى الجلسة التاسعة للمؤتمر (١٨ من يناير ١٩٥٠) ووفق على إحالته إلى لجنة الأصول .

فى المعاجم التى بين أيدينا عندما يقتضى الحال ذكر هذا الصنف من المشتقات .

ما اسم المصدر؟ وما الفرق بينه وبين المصدر؟

حيث جعلنا الهدف الأخير لهذا البحث لفت نظر المجمع إلى رسم الطريقة التى ينبغى أن تسير عليها معاجمنا فى الصيغ التى تسميها المعاجم السابقة اسم مصدر ، رأيت أن أضع على وجه التذكرة أمام المجمع مذاهب علماء العربية فى هذا المصطلح وما قرروه فى الفرق بينه وبين المصدر ، فأقول :

اسم المصدر : كلمة جرى عرف علماء العربية باستعمالها فى نوع خاص من الكلمات المشتقة ، يجرى بحثها فى علمى الصرف والنحو ، ينظر الصرفيون فى بحثها إلى حال بنيتها واشتقاقها ، ويبحثها النحويون من جهة إعرابها وعملها عمل المصدر فى نحو الفاعل والمفعول ، ويتناول كل منهما عند شرح معناها الفرق بينها وبين المصدر .

يقسم بعض النحويين اسم المصدر إلى ثلاثة أقسام : (أحدها) الاسم المشتق من المصدر بزيادة ميم فى أوله نحو ضرب مَضرِباً أى ضربا ، وأكرم مُكرماً أى إكراماً . وليس هذا موضع بحثنا ، لأنه من الصيغ المطردة المنضبطة فلا يقع فى اشتقاقه غلط ، ولا فى معناه التباس . على أن كثيراً من النحويين والصرفيين يسمونه مصدراً ميمياً لا اسم مصدر .

(ثانيها) اسم يدل على مايدل عليه المصدر ويجرى عليه من الأحكام مايجرى على بعض الأعلام من البناء أو المنع من الصرف نحو برة غير مصروف بمعنى المبرة ، وفجارِ مبنياً على الكسر بمعنى الفجور ، ونظيره بداد ومعناه البدْة أو الميادة وهى التفرق ، وهمام ومعناه الهمة ، وصلاحِ ومعناه المصالحة ، وورد إطلاق اسم المصدر على هذا النوع فى كتاب سيبويه إذ قال : ومما جاء اسماً للمصدر قول الشاعر :

إنا اقتسمنا خطتينا بيننـــا
فحملتِ بُرّة واحتملتْ فَجَارِ

وليس هذا النوع أيضاً موضع بحثنا لأنه يمتاز عن المصادر بما أجرى عليه من أحكام العلم ، وهى ألفاظ محصورة فى المعاجم ليست بكثير .

(ثالثها) اسم دال على معنى المصدر ولكنه يخالف المصدر فى عدم جريانه على الفعل الذى يجرى عليه المصدر ، نحو الصلح اسم مصدر للمصالحة ، فالمصالحة مصدر لصالح ، والصلح اسم للمصدر أعنى المصالحة ، لأنه لايجرى على فعل صالح .

وهذا النوع هو الذى نريد بحثه فى هذا الحديث ونعنيه باسم المصدر أو هو الذى اختلفت كلمة النحاة فى تعريفه ، وافترقت المعاجم فى إيراده بين المشتقات .

وإليكم بعض النصوص المعبرة عما يراد منه ، الكاشفة عما بينه وبين المصدر من فروق . وستلمحون فى نصوص أولئك الباحثين اختلافاً أدى إليه ما ألفوه من حرية الرأى وإطلاق الفكر فى مجال الاجتهاد ، ولايضر

الاختلاف الضادر عن حرية واجتهاد: مادام وراءه نقد بريء يميز الراجح من الضعيف ، والمخطئ من المصيب .

والنصوص التى سنسوقها فى التعريف باسم المصدر بعضها يبين الفرق بين المصدر واسم المصدر من جهة اللفظ ،وبعضها يبين الفرق بينهما من جهة المعنى .

قال أبو اسحاق الشاطبى فى شرح الخلاصة :

« اسم المصدر يطلق عند النحويين بإطلاقين أحدهما : أن يكون معناه الاسم المشتق من المصدر بزيادة ميم فى أوله كقولك ضرب مضربا وقتل مقتلا ، وأكرم مكرماً (١) . والثانى أن يكون معناه الاسم الدال على معنى المصدر المخالف له بعدم جريانه على فعله ، ومثاله الكلام والسلام والعون والكبر والطاقة والطاعة والعطاء والعسرة والثواب ، فإن هذه الكلمات ونحوها غير جارية على أفعالها : والجارى على سلّم التسليم ، وعلى كلّم التكليم ، وعلى أعان الإعانة وكذلك سائرها (أى والجارى على تكبر التكبر ، وعلى أطاق الإطاقة ، وعلى أطاع الإطاعة ، وعلى أعطى الإعطاء ، وعلى أعسر الإعسار ، وعلى أثاب الإثابة) ، فالجارى هو المصدر وغير الجارى هو اسم المصدر . »

وقد رأيتموه كيف أتى بهذه الأمثلة من الصيغ التى جاءت حروفها أقل من حروف الفعل وهذا مايصرح به جمهور النحويين : إذ يجعلون الفرق بين المصدر واسم المصدر فى اللفظ أن تكون أحرف اسم المصدر أقل من أحرف الفعل ؛ فإن ساوت أحرف الصيغة أحرف الفعل ؛ أو كانت أزيد منها فذاك هو المصدر ، والظاهر أن أبا اسحاق يريد بجريان المصدر على فعله أن يكون المصدر مشتملاً على أحرف الفعل سواء كانت أحرفه مساوية أو أزيد ، وبعدم الجريان على الفعل أن تكون أحرفه أنقص من أحرف الفعل ، فيدخل فى تعريف المصدر المصادر غير القياسية ، وهى المصادر الشاذة الموقوفة على السماع ، فتكون الصيغ التى تدل على الحدث : مصادر قياسية ومصادر سماعية وأسماء مصادر .

وقد ذكر ابن القيم فى كتاب «بدائع الفوائد» هذا الفرق فقال : « إن المصدر هو الجارى على فعله الذى هو قياسه كالإفعال من أفعل ، والتفعيل من فعّل ، والانفعال من انفعل ، والتفعُّل من تفعّل ؛ وأما السلام والكلام فليسا بجاريين على فعليهما ، ولو جريا عليه لقيل تسليم وتكليم .

وإذا كان المصدر ما يجرى على قياس فعله واسم المصدر مالايجرى على قياس فعله بقيت المصادر التى لاتجرى على قياس فعلها ، وهى المصادر السماعية ، خارجة عن التعريفين أى : تعريف المصدر لأنها غير جارية على فعلها ، وعن تعريف اسم المصدر لأنها تجىء مساوية للفعل بأحرفها أو أزيد منها .

والفرق بين المصدر واسم المصدر فى اللغة الألمانية من جهة اللفظ أن المصدر ما كان منتهياً

---

(١) وهذا هو الذى أشرنا إليه آنفا وقلنا لا نقصد إلى بحثه فى هذه الكلمة .

بحرف en دائماً نحو Kammen المجيء و Gehen الذهاب . وأما اسم المصدر فإنه يأتى فى صيغ مختلفة .

هذا مايقرره علماؤنا من الفرق بين المصدر واسم المصدر من جهة اللفظ ، وأما الفرق بينهما من جهة المعنى فقد افترقوا فى ذلك على ستة مذاهب :

(١) أن اسم المصدر يدل على مايدل عليه المصدر ، أعنى الحدث فهُما فى المعنى سواء . وإنما الاختلاف بينهما فى اللفظ فقط ، وهذا مايوافق قول الشاطبي فيما نقلناه عنه فى تعريف اسم المصدر « الاسم الدال على معنى المصدر ، المخالف له بعدم جريانه على فعله » وقال ابن مالك فى التسهيل « اسم المصدر هو مادل على معناه ... » الخ .

(٢) أن معنى اسم المصدر هو لفظ المصدر من حيث دلالته على الحدث ، فتكون دلالة اسم المصدر على الحدث بواسطة دلالته على لفظ المصدر ، فمدلول عطاء لفظ الإعطاء من حيث دلالة الإعطاء على المعنى الصادر من الفاعل وهو المناولة ، وهذا الرأى وإن اختاره بعض كبار النحويين كأبى حيان نراه بعيداً ، ودعوى أن العربي عندما يعبر بلفظ الإعطاء يريد به نفس الفعل، وإذا عبر بالعطاء يريد منه كلمة الإعطاء ليتوصل منها إلى معناها الذى هو المناولة ، تعسف ينبو عنه الفكر .

(٣) ثالث المذاهب أن معنى المصدر هو الفعل مع ملاحظة تعلقه بالمنسوب إليه ، وأما اسم المصـــدر فهو موضوع للفعل من حيث هو ، بلا اعتبار تعلقه بالمنسوب إليه وإن كان له تعلق فى الواقع ، قال الرضى : الحدث إن اعتبر صدوره عن الفاعل ووقوعه على المفعول سمى مصدراً ، وإذا لم يعتبر من هذه الحيثية سمى اسم مصدر ، ويرجع إلى هذا المذهب قول ابن القيم فى كتاب بدائع الفوائد « وأما الفرق المعنوى أى بين المصدر واسم المصـــدر فهو أن المصدر دال على الحدث وفاعله ، فإذا قلت تكليم وتسليم وتعليم ونحو ذلك دل على الحدث ومن قام به ، فيدل التسليم على السلام والمسلم وكذلك التكليم والتعليم ، وأما اسم المصدر فإنما يدل على الحدث وحده ، فالسلام والكلام لايدل لفظه على مسلم ومكلم بخلاف التكليم والتسليم ، فاسم المصدر جردوه لمجرد الدلالة على الحدث » .

وقريب من هذا ما يقرر فى اللغة الألمانية من أن المصدر الأسمى يلاحظ فيه الحدث مجرداً عن اعتبار تعلقه بفاعل أو مفعول بخلاف المصدر ، ولعدم اعتبار تعلقه بفاعل أو مفعول صرحوا بأنه لا أثر له فى الإعراب فلا يعمل فى فاعل أو مفعول ، وكذلك يقول جماعة من علماء لغتنا إن اسم المصدر لايعمل فى شىء من متعلقات الفعل ، ووقف جماعة على شواهد قليلة فيها إعمال مايسمى مصدراً فأجازوا إعماله .

(٤) ورابع المذاهب ماحكاه أبو البقاء فى كلياته وهو أن المصدر مدلوله الفعل مع ملاحظة تعلقه بالفاعل ، واسم المصدر يدل

على الفعل أيضاً ، ولكن مع ملاحظة الأثر المترتب عليه .

(٥) خامسها أن المصدر اسم عين يستعمل بمعنى المصدر ، فيقال فيه عند استعماله لمعنى المصدر اسم مصدر ، قال الرضى فى شرح الكافية « هو اسم العين يستعمل بمعنى المصدر كقوله :

أكفرا بعد رد الموت عـــنى
وبعد عطائك المائة الرتاعـا

أى إعطائك ، والعطاء فى الأصل اسم لما يعطى » .

فاسم الحدث بناء على هذا الرأى لايسمى اسم مصدر إلا إذا ثبت أنه استعمل من قبل اسما لعين .

(٦) وسادس المذاهب ما أشار إليه فارس الشدياق فى كتاب الجاسوس إذ قال « الفرق بين المصدر والاسم أن المصدر يتضمن معنى الفعل ينصب مثله ، والاسم هو الحال التى حصلت من الفعل ، مثال ذلك الغَسل والغُسل تقول قد بالغت فى غسل هذا الثوبَ فتنصب الثوب ، فإن أردت الحال قلت : لست أرى فى هذا الثوب غسلا ، وهذا ماظهر لى » .

وهذا الرأى غير معروف فى كتب النحو صراحة . غير أنى وقفت على عبارة للشهاب الخفاجى فى شرحه للشفاء توافقه حيث ذكر صاحب الشفاء «الثناء والكرامة » فقال الشهاب مفسراً للكرامة : الكرامة اسم مصدر بمعنى الحاصل بالمصدر وهو الإكرام . والحاصل بالمصدر يريدون منه الأثر الذى يترتب على فعل الفاعل أعنى الإيقاع . فمدلول المصدر نفس الإيقاع الذى هو أمر معنوى لايشاهد وهو من مقولة الفعل ، ومدلول اسم المصدر أثره الذى هو هيئة محسوسة وهو بهذا المعنى من مقولة الكيف .

اختلاف المعاجم فى أسماء المصادر

هل سار اللغويون فى معاجمهم عند إيراد اسم المصدر على قاعدة النحويين وهو أن تكون أحرفه أقل من أحرف الفعل أو أنهم اتخذوا قاعدة أخرى لهذا المصطلح وساروا عليها بانتظام ؟

هم يقولون فيما كانت أحرفه أقل من أحرف الفعل اسم مصدر ، فكثيراً ماتجدهم يذكرون فعلا على وزن أفعل أو فعل أو تفاعل أو نحوها من الأفعال المزيدة ، ويوردون صيغة أقل حروفاً منه على أنها اسم مصدر ، كما قال صاحب المخصص الأداء اسم من قولك أديت الشىء تأدية ، ولكننا نجدهم قد يذكرون الفعل الثلاثى ويسمون مايذكرونه بعدُ اسما وهو مساو لحروفه للفعل ، كما قال صاحب المصباح أثم أثما من باب تعب والإثم بالكسر اسم منه وقال صاحب المخصص : نبزه ينبزه نبزا ، والاسم المنبز . وقال صاحب البستان والصدر محركة الاسم من صدر أى رجع ، وقال صاحب المخصص : عفوت للحق خضعت والاسم العفوة . وقال صاحب الجمهرة غب الطعام يغب غباً والاسم الغب .

بل نجدهم يذكرون الفعل الثلاثى ويصلونه بما يسمونه اسماً وهو أزيد حروفاً من الفعل كما قال صاحب المصباح « أتى الرجل يأتى أتيا : جاء، والإتيان اسم منه » وقال « شت من باب ضرب والاسم الشتات » وقال صاحب القاموس « مرح كفرح ونشط : تبختر والاسم ككتاب أى مراح » وقال « صقله جلاه فهو مصقول وصقيل والاسم ككتاب » وقال : «فطمه فصله عن الرضاع والاسم ككتاب».

وقد يبدو للناظر فى المعاجم أن ليس للغويين قاعدة مضبوطة فى تسمية بعض أسماء المعانى أسماء مصادر ، لوجوه : (أحدها) أنهم قد يترددون أو يختلفون فى الصيغة الواحدة بين كونها مصدراً أو اسم مصدر كما قال صاحب القاموس : عتق العبد يعتق عتقاً ويفتح ، أو بالفتح المصدر وبالكسر الاسم ، وقال الصدق بالكسر والفتح ضد الكذب ؛ أو بالفتح المصدر وبالكسر الاسم ، وقال عاف عيفا وعيافة وعيافا أو ككتاب مصدر وككتابة اسم، وقال صاحب المحكم : التلقاء اسم مصدر لا مصدر ؛ وقيل : مصدر ولا نظير له .

(ثانيها) أنهم يختلفون فى الصيغة هل هى اسم مصدر أو هى مصدر فى بعض اللغات كما قال صاحب المصباح شربته شرباً بالفتح والاسم الشرب بالضم. وقيل هما لغتان أى كل منهما مصدر وكل مصدر عائد إلى لغة ؛ وورد الحج بالفتح والحج بالكسر ، فقال أبو على الفارسى فى كتاب الحجة : الحج مصدر والحج الاسم، وقال غيره فى المخصص هما لغتان .

(ثالثها) قد يدرج بعضهم فى أسماء المصادر صيغة يعدها النحويون من الصيغ الجارية على القياس كما عد صاحب المصباح : النواح اسم مصدر لناح مع أن الفعال بضم الفاء من الأوزان القياسية مما يدل على صوت كالصراخ وقد أورده صاحب القاموس فى المصادر ثم قال والاسم النياحة .

(رابعها) أن يذكر فعلا ثلاثياً وفعلا آخر من المزيد . ويوردون صيغة واحدة على أنها اسم مصدر لهما كما قال صاحب المصباح فى مادة ألف : ألفته إلفاً : أنست به ، والاسم الألفة بالضم ، والألفة أيضاً اسم من الائتلاف

(خامسها) أن يختلف عمل المعجميين فى الصيغة الواحدة فيوردها أحدهم فى جملة المصادر ، ويقول الآخر عنها إنها اسم مصدر كما ساق صاحب القاموس المودة فى مصادر ود وعدها صاحب المصباح اسم مصدر فقال والاسم المودة ؛ وكما اختلفا فى لفظ مُزاحة ساقها صاحب المصباح مساق المصدر ، وعدها صاحب القاموس اسما لمصدر مزح. واختلفا فى لفظ البخل كفلس ؛ ساقه صاحب القاموس مساق المصادر لبخل : وعده صاحب المصباح اسم مصدر .

ونسب فارس الشدياق لصاحب القاموس تخليط المصدر باسم المصدر حيث ذكر القوت بالضم فى مصدر قات مع أن صاحب الصحاح

عده اسما إذ قال : والاسم القوت .

وقد يجدهم الناظر يذكرون للفعل الواحد بالمعنى الواحد مصادر متعددة ، ولا يسمون واحداً منها اسم مصدر ؛ كما ذكر صاحب القاموس لفعل لزم ستة مصادر ولحسر سبعة مصادر ولمكث تسعة مصادر وللقى أحد عشر مصدراً ولتم عشرة مصادر ولم يقل فى واحد منها إنه اسم مصدر .

وأحياناً يذكرون للفعل الواحد مصدراً ويردفونه بصيغ يقولون عنها إنها أسماءمصادر قد يكون من المعقول أن يذكروا للفعل المزيد صيغاً ليست جارية عليه ويسمونها أسماء مصدر ، كما قال صاحب القاموس:أوصاه ووصاه توصية عهد إليه والاسم الوصاة والوصاية والوصية ، ولكن النظر يقف عندما يذكرون فعلا ثلاثياً ومصدره ثم يذكرون صيغاً بمعنى المصدر ويسمونه أسماء مصدر ، كما قال صاحب القاموس «مزح مزحاً» ثم قال «ومزاحة ومزاحاً بضمهما وهما اسمان» .

أسباب اختلاف المعاجم فى مسألة اسم المصدر :

لعدم اتحاد المعاجم على وجهة واحدةأسباب نعرض على حضراتكم مابدا لنا منها أثناءالبحث عسى أن يكون لعرضها أثر فى تلافى ذلك النقص فيما سيصدره المجمع من المعاجم :

(١) جرى علماء اللغة على أن يجمعوا لهجات القبائل العربية فى لغة واحدة ، فيذكرون للفعل الواحد مصادر متعددة ، وقد يكون للفعل فى لغة قبيلة صيغة مصدر ، وله فى لغة غيرها من القبائل صيغة أخرى ، فهذا صاحب القاموس — مثلا — عدد لكل من فعلى حمّل وكذب مصدرين هما التحميل والتحمال ، والتكذيب والكذّاب ، والواقع أن كل واحد من المصدرين عائد إلى لغة ، قال سيبويه فى الكتاب : «وقال قوم كلمته كِلاماً وحملته حمالا» . وقال الكسائى : « أهل اليمن يجعلون مصدر فعّل فعالا . وغيرهم من العرب يجعلونه تفعيلا » . ومن أمثلة هذا أن صاحب القاموس ذكر مصادر فعل طلع فقال طلعت الشمس طلوعاً ومطلعاً ومطلعاً ، وسيبويه يقول فى الكتاب أتيتك مطلع الشمس ، أى عند طلوعها ، وهذه لغة بنى تميم وأما أهل الحجاز فيفتحون (أى اللام) .

ومن قبيل ما كان تعدد مصادره من اختلاف اللغات غزر ككرم غزرا وغزرا أى كثر ، فقد قال الأصمعى كما فى آمالى أبى على القالى إن الغزر لغة أهل البحرين ، والغزر بالفتح اللغة العالية .

ويدلكم على أن تعدد المصادر قد يكون من اختلاف اللغات أن قياس أهل نجد كما قال الرضى فى شرح الشافيــة أن يقولوا فى مصدر ما لم يسمع مصدره من فعل المفتوح العين فُعول متعديا كان أو لازماً ، وقياس الحجازيين فيه فعل متعديا كان أو لازماً .

ونشأ من إيراد المصادر من غير أن تنسب إلى قبائلها أن ألحقوا بعض المصادر باسم المصدر ، وإنما هو مصدر فى لغة من اللغات

كما عد بعضهم شربا بضم الشين اسم مصدر لشرب وإنما هى لغة تميم قال صاحب المزهر : شربت الماء شرباً، وبنو تميم يقولون شربت الماء شُرباً » .

(٢) ومن المصادر الجارية على بغض الأفعال مايوضع موضع مصدر آخر جار على فعله الخاص كوضع تعقيد موضع تعقد، فى قولك فصاحة الكلام : خلوصه من التعقيد . إذ الكلام إنما يوصف بالتعقد لا بالتعقيد ، ولكنك وضعت التعقيد موضع التعقد ، وقد جاء فى الكتاب العزيز « وتبتل إليه تبتيلا » . وضع هنا التبتيل موضع التبتل ، وكثيراً مايقول المتقدمون فى مثل هذا النوع : اسم أقيم مقام مصدر كذا ، وسماه سيبويه فى كتابه مصدراً فقال باب ماجاء المصدر فيه على غير الفعل لأن المعنى واحد ، وذلك قولهم اجتوروا تجاورا وتجاوروا اجتواراً، فإن معنى اجتوروا وتجاوروا واحد ، وأورد فى هذا القبيل آية « وتبتل إليه تبتيلا » وقول القطامى :

وخير الأمر ما استقبلت منـــه
وليس بأن تَتَبَّعــه اتبــاعاً

كما استعمل رؤبة الانطواء موضع التطوى فى قوله « وقد تطويت انطواء الحضب » والحضب الحية. وقد يطلق بعض أهل العربية على هذا النوع كلمة اسم مصدر مع أن له فعلا يجرى عليه .

(٣) وقد يجد اللغوى اسم معنى ولايقف له على فعل من لفظه يجرى عليه، فيسميه اسم مصدر، كما قال ابن الحاجب فى أماليه : « واسم المصدر هو اسم المعنى وليس له فعل يجرى عليه كالقهقرى» . ولكن ثبت عند غيره أن له فعلا يجرى عليه، كما ورد فى القاموس أنهم قالوا قهقر أى رجع إلى خلف . وكما قال ابن درستويه فى شرح الفصيح : ليس واحد من الخطبة والخطبة بمصدر لقولك «خطب المرأة» يخطب ولكنهما اسمان يوضعان موضع المصدر لأن مصدر هذا الفعل غير مستعمل. وقد ثبت عند غيره أن له مصدراً جارياً عليه وهو الخطب، أورده صاحب القاموس وأضاف إليه الخطبة والخطّيبى على أن الثلاثة مصادر لهذا الفعل .

(٤) قد يسمون اللفظ الدال على الحدث اسم مصدر حيث يجدونه وارداً على صيغة غير معروفة فى المصادر ومن هنا أنكر كثير من علماء الصرف أن يكون ماجاء على وزن فعول بالفتح مصدراً وقالوا فيما ورد منه كقبول وولوع اسم مصدر لامصدر، وحكى صاحب اللسان عن ابن جنى أن المجوبة اسم مصدر من أجاب ثم قال « ولاتكون مصدراً لأن المفعلة عند سيبويه ليست من أبنية المصادر » وقال صاحب المحكم : التلقاء اسم مصدر لامصدر وإلا فتحت التاء فسماه اسم مصدر حيث ورد فى وزن غير معروف فى المصادر .

(٥) ثم إن اللغويين قد يصرحون بأن كذا اسم مصدر كما قال صاحب المخصص الجزاء اسم مصدر، وقد يقولون بعد ذكر الفعل والمصدر والاسم كذا ، ويتبعونه بما يدل على أنهم أرادوا اسم المصدر كما قال صاحب المخصص : أنفذت الأمر : قضيته والاسم النفذ،

يقال أمرته بنفذه أى إنفاذه . وتارة يردفونه بما يدل على أنهم أرادوا المشتق من نحو اسم الفاعل أو المفعول كما قال صاحب اللسان فى مادة دفأ : والاسم الدفء بالكسر وهو الشيء الذى يدفئك ، وقال صاحب العين فيما نقله صاحب المخصص وهو يتحدث عن صفد بمعنى أوثق « والاسم الصفاد ، والصفاد: حبل يوثق به أو غل . »

وكما قال صاحب المخصص «فاد له مالٌ فيدا ، والاسم الفائدة وهو ما استفدت . » وقال فى فى مادة كنز : « والاسم الكنز وإنما أراد المال المكنوز أى المدفون بدليل قوله: والجمع كنوز» وكثيراً مايقول : والاسم كذا وإنما يريد اسم الفاعل . وقد تدلك الصيغة على أن المراد اسم الفاعل كما قال صاحب النهاية: بئس يبأس بؤسا وبأساً : افتقر ، والاسم بائس . وسيبويه قد يعبر فى الكتاب بالاسم عن اسم الفاعل كما قال بعد ذكر أفعال ومصادرها : والاسم قاتل والاسم خالق والاسم لاحس والاسم لاقم .

وقد يقولون بعد ذكر الفعل والمصدر : «والاسم كذا.» ولايستبين من عبارتهم ماذاأرادوا وهذا قد يختلف فى تفسيره الكاتبون فى اللغة أنفسهم ككلمة « بقيا » قال صاحب القاموس (والاسم البقيا) ولم يذكر مايبين المراد منها ، وأوردها صاحب المخصص وقال : « البقيا الإبقاء على الشيء .» ولكن صاحب أقرب الموارد أوردها مع البقوى وقال : « أسماء لما بقى » ولم يقع اضطراب لمعاجم اللغة الألمانية فى ذكر اسم المصدر لأن المصادر عندهم كلها منتهية بحرف en . فما عداها مما يدل على المعنى الذى يدل عليه المصدر هو اسم مصدر نحو der cang الذهاب وdie kemitnis المعرفة و die sicit النظر

ما الطريق التى يصح لنـــا أن نتحراها فى صنع معاجمنا ؟

إذا كانت كلمة اسم المصدر من المصطلحات التى نشأت فى الصدر الأول ودخلت فى معاجمنا قديماً وحديثاً بل فى أكثر العلوم العربية وكان لها نظير فى اللغات الراقية لانرى وجهاً للاستغناء عنها وإيرادها أينما وجدت فى قبيل المصادر حتى على المذهب المشهور القائل إن مدلول معنى اسم المصدر هو معنى المصدر ، ويمكننا أن نتحاشى ذلك الاختلال الواقع فى المعاجم بتقرير قاعدة مضبوطة بأن نعتمد الفرق بين المصدر واسم المصدر من جهة اللفظ على ماقاله النحاة واتبعته المعاجم فى أكثر المواد وهو أن اسم المصدر ماكانت أحرفه أنقص من أحرف الفعل ، والمصدر ماكانت أحرفه مساوية لأحرف الفعل أو أزيد منها . ونضم إلى هذا مايفهم من تعريف اسم المصدر من أنه إنما يكون للأفعال المزيد فيها ؛ أى لايكون للأفعال الثلاثية أو المصادر الثلاثية اسم فعل وقد صرح بذلك بدر الدين بن مالك فقال : «اسم المصدر ماكان لغير ثلاثى كالغسل والوضوء.» ونعتمد على أن لافرق بينهما من جهة المعنى أى أن كلا منهما يدل على المعنى الصادر من الفاعل أو القائم به ، وإذا أراد المتكلم أن يدل على معنى الفعل غير ملاحظ تعلقه بفاعل أو مفعول كان الأولى أن يدل عليه باسم المصدر لأنه أخصر ، وله أن يعبر بالمصدر إذ المصدر

نفسه قد يستعمل فى العربية مشاراً به إلى الأحداث كذات قائمة بنفسها، وذلك مايعنونه بقولهم : المصدر بمعنى الثبوت ومايشار به إلى الحدث باعتبار تعلقه بفاعل أو مفعول، وهو مايعنونه بقولهم المصدر بمعنى الحدوث(١) ومن المعروف فى اللسان الألمانى أن المصدر قد يستعمل كالمصدر الاسمى مراداً منه الحدث المجرد ويصلونه باداة التعريف der Komnen المجيء der Sehen الرؤية .

ويسوغ لنا أن نطرح من أسماء المصادر كل اسم معنى له فعل ثلاثى يلاقى الفعل المزيد فى المعنى ونذكره على أنه مصدر للفعل الثلاثى وإذا استعمل مع الفعل المزيد كأنه مصدر له جعلناه من قبيل المضدر الذى وضع موضع مصدر آخر وليس كل مصدر أقيم مقام مصدر آخر يستحق أن يسمى اسم مصدر، فنحو لفظ نبات له فعل ثلاثى هو نبت فاستعماله مع الفعل الذى يلاقيه فى المعنى وهو أنبت لايقتضى دخوله فى قبيل اسم المصدر وإنما هو مصدر أقيم مقام مصدر آخر لخفته أو لاستقامة الفاصلة أو القافية ونحو ذلك من مقتضيات حسن البيان. وممن درج على الفرق بين اسم المصدر وماوضع موضع المصدر صاحب المصباح حين تكلم عن لفظ نبات فى آية (أنبتكم من الأرض نباتاً) وقال : قيل : وضع موضع المصدر وقيل : هو اسم مصدر .

أما اسم المعنى الذى لم نجد له فعلا ثلاثياً يلاقى الفعل المزيد فى المعنى نحو عطاء وكلام وسلام فلتسميته اسم مصدر وجه وهو مجيئه على خلاف ماهو معهود فى المصادر من ارتباطها بالأفعال وجريانها عليها بمعنى استيفاء حروفها .

وترك تسمية بعض الألفاظ العربية باسم المصدر الذى هو مصطلح علمى لايمس جوهر اللغة بشيء وإنما هو تصرف فى اصطلاح لم يتفق عليه علماء العربية أنفسهم .

هذا ماظهر لى فى تلافى النقص الذى وقع لمعاجمنا فى مسألة اسم المصدر ، ولينظر المجمع الموقر ماذا يرى .

---

(١) شرح ابن هشام لقصيدة بانت سعاد .